الأمم المتحدة

A/C.2/57/L.76

الجمعية العامة

Distr.: Limited
10 December 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٨٤ (أ) من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة الدولية والتنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد عبد الله بن ملوك (المغرب) استنادا إلى مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/57/L.37

التجارة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٥/١٨٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٦/١٧٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المتعلقين بالتجارة الدولية والتنمية،

وإذ تشير أيضا إلى خطة العمل المعتمدة في الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في بانكوك في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠[(١)]،

وإذ تؤكد من جديد دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كمركز تنسيق لمعالجة التجارة والتنمية بشكل متكامل، والمسائل المترابطة في مجالات التمويل، والتكنولوجيا، والاستثمار، والتنمية المستدامة،

وإذ تحيط علما بنتائج المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١[(٢)]، وإذ تلاحظ أن المؤتمر الوزاري

---

(١) TD/390، الجزء الثاني.

(٢) انظر A/C.2/56/7.

101202 101202 02-73149 (A)
0273149

الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في كانكون بالمكسيك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ سيقوم بتقييم التقدم المحرز في المفاوضات،

وإذ تشير إلى أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٣] المتعلقة بالتجارة ووسائل التنمية ذات الصلة، وكذلك نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المعقود في مونتيري بالمكسيك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢[٤]، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢[٥]،

وإذ تكرر تأكيد أهمية مواصلة تحرير التجارة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما في ذلك في القطاعات التي تهم البلدان النامية من الناحية التصديرية، مع مراعاة أحكام الفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٥٥/١٨٢؛

وإذ تشير إلى أن الجهود المحلية التي بذلتها بلدان نامية كثيرة في السنوات الأخيرة لإعادة تشكيل اقتصادها، ولا سيما عن طريق التحرير الذاتي للتجارة، ستكون أكثر فعالية لو اقترنت بتحسين سبل وصول صادراتها الرئيسية ذات الأولوية من السلع والخدمات إلى الأسواق وسبل التنبؤ بها، وبدعم فعّال لتطوير قدراتها التموينية، وينبغي في هذا الصدد مراعاة الفقرة ٢٨ من توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية[٦]؛

وإذ تحيط علما بالمقترحات المدلى بها لتنفيذ برنامج عمل منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك المقترحات التي تدعو إلى تحرير تجارة المنتجات الزراعية وغير الزراعية على الصعيد الدولي؛

وإذ تحيط علما أيضا بأهمية مساهمة نظام التجارة المتعدد الأطراف في النمو الاقتصادي والتنمية والعمالة وبأهمية مواصلة عملية تعديل وتحرير السياسات التجارية، وكذا أهمية نبذ النزعة الحمائية لكي يتسنى للنظام أن يساهم مساهمة كاملة في تشجيع الانتعاش والنمو والتنمية، وبخاصة في البلدان النامية؛

---

(٣) انظر القرار ٥٥/٢.

(٤) تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7).

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1) الفصل الأول، القرار ١، المرفق، والقرار ٢، المرفق.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

وإذ تشير إلى أنه لا بد، للإفادة بصورة كاملة من التجارة التي تشكل في حالات كثيرة أهم مصدر من المصادر الخارجية لتمويل التنمية، من إنشاء أو تعزيز المؤسسات والسياسات الملائمة في البلدان النامية، فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ وأن زيادة فرص الوصول إلى الأسواق، ووضع قواعد متزنة، ووضع برامج للمساعدة التقنية وبناء القدرات تكون موجهة لأغراض محددة وممولة تمويلاً مستداماً أمور تؤدي أدواراً هامة في هذا السياق؛

١ - **تؤكد من جديد** الالتزامات الواردة في الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية[٧] بوضع احتياجات ومصالح البلدان النامية في صميم برنامج العمل المعتمد في الإعلان ومواصلة بذل الجهود لضمان حصول البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، على حصة في نمو التجارة العالمية تتناسب مع احتياجات تنميتها الاقتصادية؛

٢ - **تحيط علما** بالاستعراض المتعمق الذي قام به مجلس التجارة والتنمية بشأن التطورات والمسائل التي تهم البلدان النامية بوجه خاص في برنامج عمل ما بعد الدوحة، ومساهمته في تفهم الإجراءات الضرورية لمساعدة البلدان النامية على ضمان اندماجها بشكل مفيد وملموس في نظام التجارة المتعدد الأطراف والاقتصاد العالمي وفي تحقيق نتيجة منصفة إنمائية الوجهة في نهاية عملية الدوحة؛

٣ - **تحيط علما أيضا** في هذا الصدد بالأعمال ذات الصلة التي اضطلعت بها منظمات دولية أخرى؛

٤ - **تعرب عن قلقها** إزاء اتخاذ عدد من الإجراءات الانفرادية التي لا تتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية والتي تضر بإمكانات التصدير لدى جميع البلدان، وبخاصة لدى البلدان النامية، ويترتب عليها أثر كبير في مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية وكذلك في تحقيق البعد الإنمائي للمفاوضات التجارية وزيادة تعزيز هذا البعد؛

٥ - **تسلم** بالتدابير المتخذة لتعزيز إمكانية وصول بعض البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، إلى الأسواق وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية وتسلم كذلك بأهمية تحسين وصول صادرات البلدان النامية إلى جميع الأسواق على نحو يمكن التنبؤ به؛

٦ - **ترى** أنه ينبغي، في سياق الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة، تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف بالتوصل إلى نتيجة متوازنة في مفاوضات الدوحة تستجيب لمصالح

---

(٧) A/C.2/56/7، المرفق.

جميع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وبخاصة البلدان النامية، وبإضفاء طابع عملي على الأحكام المتصلة بالتنمية في برنامج عمل المنظمة، وبالعمل على كفالة معالجة فعالة وملائمة لشواغل البلدان النامية، ولا سيما ما يتعلق منها بالتنفيذ والمعاملة الخاصة والتفضيلية، وفقا للإعلان الوزاري المعتمد في الدوحة والمعدل بالإجراء الذي اتخذه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية؛

٧ - **تؤكد** الحاجة إلى احترام المواعيد المحددة لعملية التفاوض، على النحو المنصوص عليه في الإعلان الوزاري المعتمد في الدوحة[٨] كما عدله المجلس العام للمنظمة؛

٨ - **تدرك** أنه ينبغي أن تنطوي القواعد والمسائل التجارية في فترة ما بعد الدوحة على مضمون إنمائي واضح، وفي هذا الصدد:

(أ) تعرب عن عزمها اتخاذ إجراءات ملموسة لمعالجة القضايا والشواغل التي أثارها العديد من الأعضاء من البلدان النامية بشأن تنفيذ بعض الاتفاقات والقرارات التي اتخذتها منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الصعوبات والقيود المتعلقة بالموارد التي اصطدمت بها لدى تنفيذ الالتزامات المقطوعة في مختلف المجالات؛

(ب) تؤكد أن أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية هي جزء لا يتجزأ من جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي أنشئت بموجبها منظمة التجارة العالمية، وأنه ينبغي استعراض جميع أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية بقصد تعزيزها وجعلها أكثر دقة وفعاليةً، وتلاحظ أهمية الفقرة ١٢-١ '١' من القرار المتعلق بالقضايا والشواغل المتصلة بالتنفيذ المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية[٩]؛

(ج) تؤكد أن المفاوضات الجارية ينبغي أن تهدف إلى توضيح وتحسين الانضباط في مجالات مكافحة إغراق الأسواق، والمعونات، والتدابير التعويضية، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، ومع الحفاظ على المفاهيم والمبادئ الأساسية وصون الفعالية في تلك الاتفاقات وصكوكها وأهدافها؛

---

(٨) انظر A/C.2/56/7، المرفق، الفقرتان ٤٥ و ٤٦.

(٩) WT/MIN (01)/17.

(د) ترى أنه ينبغي، في مجال الزراعة، الوفاء دون المساس بنتائج المفاوضات، بالالتزام بالمفاوضات الشاملة التي بدأت بموجب المادة ٢٠ من الاتفاق بشأن الزراعة[١٠] على النحو المشار إليه في الإعلان الوزاري المعتمد في الدوحة، من أجل إدخال تحسينات كبيرة على فرص الوصول إلى الأسواق والتخفيضات بغرض القضاء التدريجي على جميع أوجه الإعانات المقدمة للصادرات وتحقيق تخفيضات كبيرة في الدعم المحلي المشوه للتجارة، مع الإقرار بأن أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من جميع عناصر المفاوضات وأن تدرج في جداول الامتياز والالتزام، وحسب الاقتضاء، في القواعد والضوابط التي سيتم التفاوض بشأنها حتى تكون فعالة عمليا وتمكن البلدان النامية من أن تحيط بشكل فعال باحتياجاتها، بما في ذلك الأمن الغذائي والتنمية الريفية مع الإحاطة علما بالشواغل غير التجارية المتضمنة في مقترحات التفاوض التي قدمها أعضاء منظمة التجارة العالمية ومع التأكيد أن الشواغل غير التجارية ستؤخذ في الاعتبار في المفاوضات على النحو المنصوص عليه في الاتفاق المتعلق بالزراعة، وفقا للإعلان الوزاري؛

(هـ) ترى أن المفاوضات بشأن التجارة في الخدمات ينبغي أن تجرى بغية تعزيز مستوى النمو الاقتصادي لدى جميع الشركاء التجاريين وتنمية البلدان النامية وأقل البلدان نموا، ولا ينبغي سلفا استثناء أي قطاع من قطاعات الخدمات أو أي نمط من أنماط الإمداد، وينبغي إيلاء اهتمام خاص بالقطاعات وأنماط التموين ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية، وأن تسلم بالعمل الذي سبق القيام به في إطار المفاوضات وبالعدد الكبير من المقترحات التي قدمها الأعضاء بشأن طائفة واسعة من القطاعات وبشأن العديد من القضايا الأفقية، وكذلك بشأن تنقل الأشخاص الطبيعيين؛

(و) تؤكد من جديد الالتزامات التي تم التعهد بها فيما يتعلق بتفسير وتنفيذ اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة[١١] على نحو يدعم الصحة العامة ويوفر الأدوية للجميع، بما في ذلك تنفيذ الإعلان المتعلق باتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة[١٢] بشكل كامل وفي الوقت المحدد؛

---

(١٠) انظر الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المعقودة في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات)، رقم المبيع GATT/1994-7).

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) WT/MIN (01)/DEC/2.

٩ - **تسلم** بخطورة الشواغل التي أعربت عنها أقل البلدان نموا في إعلان زنجبيار الذي اعتمده وزراء التجارة في هذه البلدان في تموز/يوليه ٢٠٠١، وتدرك أن دمج أقل البلدان نموا في النظام التجاري المتعدد الأطراف إنما يتطلب وصولا مجديا إلى الأسواق، ودعما للتنوع في قواعدها الإنتاجية والتصديرية، ومساعدة تقنية تتصل بالتجارة، وبناء القدرات؛

١٠ - **تشدد** على أهمية تيسير انضمام جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي تقدم طلبات للحصول على العضوية في منظمة التجارة العالمية، مع مراعاة الفقرة ٢١ من قرار الجمعية العامة ١٨٢/٥٥ والتطورات اللاحقة؛

١١ - **تؤكد من جديد** الالتزامات المقطوعة في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة وفي مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا المعقود في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١[١٣] وتناشد، في هذا الصدد، البلدان المتقدمة النمو العمل على تحقيق الهدف المتمثل في وصول صادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون الخضوع لأي نظام جمركي أو نظام للحصص، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، وتلاحظ أنه سيكون من المسعف أيضا النظر في المقترحات المقدمة للبلدان النامية للمساهمة في تحسين وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق؛

١٢ - **تؤكد من جديد أيضا** الالتزام بالعمل بهمة على تنفيذ برنامج عمل منظمة التجارة العالمية لمعالجة القضايا والشواغل المتعلقة بالتجارة التي تؤثر في قدرة الاقتصادات الصغيرة والاقتصادات الضعيفة على الاندماج الكامل في نظام التجارة المتعدد الأطراف على نحو يتناسب مع ظروفها الخاصة ويدعم جهودها من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وفقا للفقرة ٣٥ من الإعلان الوزاري المعتمد في الدوحة؛

١٣ - **تؤكد من جديد** كذلك الالتزام بتنفيذ اتفاق الأنسجة والألبسة تنفيذا كاملا وأمينا وتدعو إلى إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ الاتفاق، الذي يعد شرطا لا بد منه ولا مندوحة عنه لتنفيذ الاتفاقات المنبثقة عن جولة أوروغواي؛

١٤ - **تشدد** على أهمية توضيح وتحسين الضوابط والإجراءات بموجب أحكام منظمة التجارة العالمية القائمة المطبقة على اتفاقات التجارة الإقليمية، وفقا للولاية ذات الصلة المنوطة بالمؤتمر الوزاري الرابع، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب الإنمائية من هذه الاتفاقات،

---

(١٣) انظر A/CONF.191/11 و A/CONF.191/12.

وتحث مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على تقديم إسهامات فنية في هذا المجال، وفقا لولاياته؛

١٥ - **تشدد أيضا** على أهمية ولاية الدوحة لإجراء المفاوضات بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق التي تهدف إلى خفض أو إلغاء التعريفات، حسب الاقتضاء، بما في ذلك خفض أو إلغاء الحدود القصوى للتعريفات والتعريفات المرتفعة والتصعيد الجمركي، وكذلك الحواجز غير التعريفية، ولا سيما فيما يتعلق بمنتجات الصادرات المهمة للبلدان النامية، وتؤكد من جديد أن الأفضليات الممنوحة للبلدان النامية عملا بقرار الأطراف المتعاقدة بشأن المعاملة التفضيلية والأكثر ملاءمة للبلدان النامية ومعاملتها بالمثل وكفالة مشاركتها بشكل أكبر المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ (''شرط التمكين'')[١٤] ينبغي أن تتسم بالتعميم وألا تكون على أساس متبادل وألا تنطوي على تمييز؛

١٦ - **تسلم** بأهمية النظر في تقليص الحواجز الجمركية فيما بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

١٧ - **تحيط علما** بالتدابير المتصلة بالبيئة والصحة التي لها أثر على الصادرات وتشدد على أنه لا ينبغي أن تتخذ أو تنفذ أي تدابير لحماية حياة الإنسان أو الحيوان أو النبات على نحو قد ينطوي على تمييز تعسفي أو غير مبرر أو على تقييد مقنع للتجارة الدولية وتقر بأهمية دعم بناء القدرات في البلدان النامية لتمكينها من وضع التدابير اللازمة للوفاء بالمعايير المتسقة مع منظمة التجارة العالمية؛

١٨ - **تشجع** دعم التدابير الرامية إلى تبسيط وزيادة شفافية القوانين والإجراءات المحلية التي تؤثر على التجارة لتقديم المساعدة للمصدرين، ولا سيما من البلدان النامية؛

١٩ - **تشدد** على أهمية زيادة مشاركة البلدان النامية في أعمال المنظمات ذات الصلة بوضع المعايير الدولية وكذلك على زيادة المساعدة التقنية وبناء القدرات في هذا الصدد؛

٢٠ - **تعرب** عن ارتياحها لتجديد وتعزيز التعاون بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية وتدعو إلى زيادة تعزيز هذا التعاون، وكذلك للجهود المشتركة المبذولة لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، وتؤكد في هذا الصدد

---

(١٤) الصكوك الأساسية والوثائق المختارة لمجموعة التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات) (L.4903,BisD 265/203).

أهمية استمرار وتحسين تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لبناء القدرات وتوفير التعاون التقني للبلدان النامية، ولا سيما لأقل البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك لدعم اشتراكها في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المعتمد في الدوحة؛

٢١ - **تدعو**، في هذا الصدد، الجهات المانحة والبلدان الأخرى القادرة على ذلك إلى مواصلة تزويد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالموارد الضرورية لتقديم المساعدة الفعالة القائمة على الطلب إلى البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، وكذلك مواصلة المساهمة وزيادتها في الصناديق الاستئمانية للإطار المتكامل للمساعدة التقنية للأنشطة المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نموا وبرنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك وأنشطة مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية؛

٢٢ - **تدعو** الجهات المانحة والبلدان الأخرى القادرة على ذلك إلى تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني لجدول أعمال الدوحة الإنمائي وتدعو كذلك منظمة التجارة العالمية إلى التعاون بشكل وثيق مع المنظمات الأخرى التي لديها الخبرة والميزة النسبية في تقديم المساعدة التقنية؛

٢٣ - **تدعو** المؤسسات المالية والإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف إلى تعزيز جهودها وتنسيقها، بالتعاون مع الحكومات المهتمة ومؤسساتها المالية، مع زيادة الموارد لمواصلة دعم الجهود الوطنية للاستفادة من الفرص التجارية والاندماج على نحو فعال في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

٢٤ - **تؤكد من جديد** التزام البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بدمج السياسات التجارية الملائمة في سياساتها وبرامجها الإنمائية؛

٢٥ - **ترحب** بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الإسهام، في حدود ولايته، في الخطة التنفيذية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[١٥]، وترحب بالتعاون بشأن التجارة والبيئة والتنمية، في مجالات منها مجال تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية، بين أمانات منظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وغيرها من المنظمات الدولية الإنمائية أو البيئية ذات الصلة؛

---

(١٥) تقرير المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

٢٦ - **تؤيد** نتيجة استعراض منتصف المدة لأعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[١٦] الرامي إلى استعراض تنفيذ الالتزامات وبرنامج العمل المتفق عليه في دورة المؤتمر العاشرة، وتكرر الإعراب عن امتنانها العميق لحكومة وشعب تايلند لاستضافتهما استعراض منتصف المدة؛

٢٧ - **ترحب** بالعرض السخي الذي قدمته البرازيل لاستضافة الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام ٢٠٠٤، وتحيط علما بالدعوة الموجهة إلى الأمين العام للمؤتمر لكي يعد مشروع جدول الأعمال المؤقت وجدول المؤتمر كي ينظر فيهما مجلس التجارة والتنمية في الربع الأول من عام ٢٠٠٣؛

٢٨ - **تطلب** إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وعن التطورات الطارئة على النظام التجاري المتعدد الأطراف، وذلك في إطار البند الفرعي المعنون ''التجارة الدولية والتنمية''.

---

(١٦) انظر A/57/15 (Part II).